اللواء
الخميس 24-06-2010 العدد 12912
3

غاب «لقاء الأربعاء» والإدارة رحلت «حقوق الفلسطينيين» إلى ٥ تموز
الكتل تحضر إقتراحاتها ومشاورات وراء الكواليس لرؤية غير إنقسامية

مجلس النواب - هنادي السمرا:

على وقع غياب رئيس مجلس النواب نبيه بري امس عن لقاء الاربعاء في ساحة النجمة كما بعبدا، ورغم ان الدعوة التي وجهتها لجنة الادارة والعدل تضمنت إلى اقتراح تملك الاجانب غير الفلسطينيين الذي تقدمت به كتلة «التغيير والاصلاح» الاقتراحات الثلاثة التي قدّمت من قِبل نواب كتلة «اللقاء الديمقراطي» خلال الجلسة التشريعية الأخيرة وتتعلق بإعطاء الفلسطينيين الحقوق المدنية والاجتماعية عبر تعديل قانوني العمل والضمان الاجتماعي إلا ان كل ما انتجته اللجنة هو المباشرة بدراسة اقتراح القانون المتعلق بإعطاء الحقوق العينية للاجانب أو حق التملك.

وفي وقت اكتفى فيه رئيس اللجنة النائب روبير غانم بالقول: إن اللجنة ستبدأ بدرس الاقتراحات التي وردت من الهيئة العامة للمجلس النيابي والمتعلقة بالحقوق الانسانية للفلسطينيين يوم الاثنين في ٥ تموز آي الذي يلي الاثنين المقبل بسبب انعقاد اللجان المشتركة النيابية الاثنين المقبل، مشيراً إلى أنه وجه دعوة إلى الوزراء والادارات المعنية لحضور هذه الجلسة حسب الاختصاص وكل موضوع بموضوعه.

وعن تعارض ذلك التاريخ مع مهلة الشهر التي حدّدها رئيس المجلس نبيه بري بالتوافق مع رئيس الحكومة سعد الحريري لانتاج هذا الموضوع، قال غانم: إن هذه المهلة هي للحث وليست للاسقاط ما يذكر بالجدل الدائر حول المهل خلال دراسة مشروع قانون الانتخابات البلدية والاختيارية.

وعلّل هذا التأخير اولاً بجلسة اللجان المشتركة التي ستعقد الاثنين برئاسة الرئيس بري لمعالجة الشباك السياسي الذي حصل في مجلس النواب امس الأول خصوصاً بين المجلس والحكومة والذي ظهر بين نواب «المستقبل» ونواب حركة «امل» حول الموارد البترولية في المياه اللبنانية، ومتابعاً أن لجنة الادارة ستستكمل الأربعاء المقبل دراسة اقتراح التملك.

إلا ان هذا التبرير لم يشفِ غليل المصادر النيابية التي أشارت ان مشاورات واتصالات تعقد على أكثر من جبهة، لتمرير أي نقاش حول موضوع حساس كالملف الفلسطيني في أجواء هادئة خصوصاً وأنه كان سابقاً سبباً للحروب الداخلية، وفي هذا المجال يجب على جميع الفرقاء السياسيين تقديم وجهات نظرهم حول هذا الملف الشائك، وهو بالفعل ما بدأ بالأمس من خلال اقتراح يحمل عنوان منح الفلسطينيين الحقوق الإنسانية والاجتماعية تقدم به نواب «البعث» و«القومي» وحمل تواقيع النواب: مروان فارس، أسعد حردان، عاصم قانصوه وقاسم هاشم.

وفي المجال نفسه، تحضر كتلة «القوات اللبنانية» لاقتراح يوازي بين اعطاء الحقوق للفلسطينيين وبين الواجبات وآليات التنفيذ وهذا ما أكد عليه النائب غانم ايضاً فقال: سندرس كل الاقتراحات بجدية وما يمكن ان نقبله منها سنقبله من منطلق انساني ومن منطلق تسوية وضع غير لائق لاخوان لنا يعيشون في وضع بائس ولكن في المقابل هناك حقوق وهناك واجبات للدولة فإذا ارادت الدولة ان تعطي هؤلاء حقوقاً وأيضاً هناك واجبات على هؤلاء لجهة مراقبة هذه الحقوق وأن تكون باسطة سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية.

● وكانت اللجنة بدأت بدراسة اقتراح تملك الاجانب في لبنان في حضور وزير العدل.

وكشف رئيس اللجنة ان المناقشات التي جرت من قبل الاعضاء وغير الاعضاء الذين حضروا الجلسة كانت جدية ومعمقة وموضوعية. وان الاقتراح يهدف في الدرجة الاولى إلى سد الثغرات الموجودة في القانون الحالي لمنع فلتان شراء العقارات من قبل الاجانب من خلال التحايل على القانون وهدفه ليس الحد من استثمار الاجانب في لبنان، انما الحد من المضاربات العقارية من قبل الاجانب في لبنان خصوصا في العاصمة بيروت والتي اصبحت اسعار العقارات فيها مرتفعة جدا، ليس هناك احصاءات دقيقة من قبل الادارات الرسمية عن الاوضاع التي يعاني منها لبنان اليوم بالنسبة إلى العقارات المملوكة من الاجانب لا في بيروت ولا في غيرها خصوصا ان كل العقارات التي بيعت قبل العام ١٩٦٩ لا تدخل في حساب نسبة الثلاثة في المئة المسموح بها في الاقضية، أو العشرة في المئة المسموح بها في بيروت، بالاضافة إلى ذلك فان الثلاثة في المئة لا تشمل ايضا المساحات المخصصة مثلا في الادارات العامة، أوقاف وللبنى التحتية وما إلى ذلك، ونحن نتحدث عن نسبة الثلاثة في المئة وهي في الحقيقة اكثر من ذلك وأكثر من عشرة في المئة في بيروت لذلك، بما ان هذا الموضوع دقيق ويجب الاخذ بالاعتبار هذه النسب الموضوعة بشكل ان تكون محصورة قدر الامكان بالمساحات الصافية.

وشدد النواب حسب غانم على الاخذ بالاعتبار كل الاساليب التي يجري فيها التحايل على القانون من خلال الوكالات غير القابلة للعزل، بحيث يأتي اجنبي ويعمل وكالة للبناني غير قابلة للعزل فيشتري بواسطتها اللبناني العقارات بإسمه، وفي الحقيقة تكون الملكية عائدة للاجنبي، بما يضع حدا لهذه الاساليب الاحتيالية حتى يأتي التعديل لهذا القانون قدر الامكان سادا لمعظم الثغرات الموجودة فيه، وكذلك فالمشكلة ليست في القانون في حد ذاته، لما في عدم تطبيق القوانين في لبنان والمدى الذي يأخذه التحايل على تطبيق هذه القوانين».

وقال غانم: «من جهة اخرى فإن موضوع الاستثمار في لبنان ايضا يتعلق بالوضع الاقتصادي في لبنان تالياً يجب ان نأخذ هذه الناحية بالاعتبار ن ولذلك سنناقش هذا الاقتراح مادة مادة، ونعلم انه في موضوع الاستثمار عندما يرخص مجلس الوزراء لمن يريد ان يستثمر في لبنان نجد ان هناك عدم جدوى من قبل رقابة مجلس الوزراء على هذا الاستثمار بمعنى يأتي فريق ما يطلب استثماراً بمئات الآلاف من الامتار لمدة خمس سنوات، ويعود فيطالب بتجديد هذه المدة، ونلاحظ غياباً لرقابة مجلس الوزراء في هذا الشأن لجهة هل تم هذا الاستثمار كما يجب؟ وهل تم انشاء المصنع أو المشروع؟ الخ فالرقابة ليست جدية في هذا الشأن، وقد أخذنا كل هذه الأمور بالاعتبار وطلبنا أيضاً من بعض الزملاء وضع الدراسات المعنية عن أساليب التحاليل وسنبدأ الأربعاء المقبل بدرس هذا الاقتراح مادة مادة من أجل الانتهاء منه في أقرب فرصة ممكنة انطلاقاً من مبدأ اننا لسنا ضد الاستثمار في لبنان لأننا نعرف ان تملك الأجانب يجب أن يبقى الاستثناء والقاعدة هي ان تبقى الأرض للبنانيين.

● من جهة ثانية، وبعد ان احيل إليها مجدّداً من الهيئة العامة بعد دراسة تجاوزت الخمس سنوات، جدّدت اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان النيابية المشتركة دراسة قانون تنظيم المعاملات الالكترونية لما يشكل من حساسية، في ظل مطالبة الحكومة بوضع ملاحظات عليه وبعد ان ربط الرئيس بري نبيه بري السرية المصرفية، والهدف إزالة الهواجس لدى البعض من أي خرق أو تدخل يؤثّر بشكل أو بآخر على الأمن الوطني.

وكانت اللجنة، عقدت برئاسة رئيس لجنة تكنولوجيا المعلومات النائب احمد فتفت، وحضور النواب: ياسين جابر، نديم الجميل، عاطف مجدلاني وغسان مخيبر، تابعت خلاله درس اقتراح قانون تنظيم المعاملات الالكترونية، وذلك عند الواحدة من بعد ظهر اليوم (امس) في المجلس النيابي.

كما حضر وزير الاتصالات الدكتور شربل نحاس، وزير العدل الدكتور ابراهيم نجار، وزير التنمية الادارية محمد فنيش، وعن مصرف لبنان الدكتور علي نحلة، وعن الهيئة الناظمة للاتصالات الدكتور عماد حب الله، المحامي الياس شديد، المحامي داوود مخيبر، ممثل وزير المالية نبيل يموت، ممثل وزارة التنمية الادارية الدكتور علي عطايا وشربل سركيس، ممثل وزير الاقتصاد ليندا قاسم، ممثل وزير الاتصالات المحامي موسى خوري والدكتورة اليسار قاسم.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"